

مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق

خضر عباس عطوان(*)

مركز الدراسات القانونية والسياسية، جامعة النهرين - بغداد.

يكاد يكون أحد مشاغل الإعلام منذ فترة تصاعد أعمال العنف في العراق تحت الاحتلال الأمريكي - البريطاني إلى نحو خطير يدخل البلاد في أتون حرب طائفية واسعة، فالإحصاءات التي تناقلتها وسائل الإعلام أن أعمال العنف في العراق كانت تحصد نحو ٣٠ شخصاً كل يوم خلال عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، إلا أنها أخذت بالارتفاع مع نهاية عام ٢٠٠٥ لتصل إلى ٥٠ شخصاً كمعدل^(١). والأمر الخطير أن تلك الأعمال تقيد ضد مجهول يعرف عادة بعصابات الإرهاب التي تمثل وتنكل بالجثث على نحو بشع. وقيل الحديث عن مستقبل ظاهرة العنف يقتضي الحال بيان أي عنف نتحدث عنه في العراق؟ ثم إلى أي اتجاه تميل الظاهرة؟ وسنعالج الموضوع عبر تقسيمه إلى ثلاثة محاور.

أولاً: أشكال العنف

يصعب حصر العنف في دائرة واحدة كالقول إنه ينحصر في أعمال القتل، فالعنف أوسع من ذلك، وهو يرتبط بما هو أوسع من الحرمان من الحياة الاجتماعية المستقرة ضمن رؤى وأجندات سياسية محدّدة، ليندرج في إطار كل ما يعوق التمتع بحياة مستقرة أو يعوق الإنسان من تنمية حياته وقدراته الإنسانية.

لذلك سوف نتّجه نحو تقسيم أعمال العنف التي تجري في العراق إلى الأقسام التالية:

١ - العنف الاجتماعي الصرف

هذا النوع من العنف يأخذ نسبة معيّنة من إجمالي أعمال العنف في العراق، وأشكاله عديدة منها:

(*) من مؤلفاته: مستقبل العلاقة الأمريكية الصينية (٢٠٠٤).

(١) < <http://www.azzaman.com/azzaman/http/display.asp?fname=/azzaman/articles/2006/05/05-10/997.htm> > .

أ - القتل

يحصل القتل بدوافع قبلية أو تنفيذاً لأعراف الثأر، أو يأخذ شكل الدوافع الإجرامية، أي القتل في إطار جريمة عادية، أو القتل من قبل جماعات تمارس القتل بشكل منظم، وهي العصابات والمافيات التي انتشرت في العراق بكثرة بعد الاحتلال الذي حصل في عام ٢٠٠٣، وتحديداً في مجال الخطف لأغراض الابتزاز ومافيات المخدرات.

ب - السرقة

هي شكل من أشكال العنف كذلك، ومنها:

(١) السرقة غير المنظمة

وهي تنشأ تحت تأثير الظروف الشخصية، ومنها السرقات التي تقوم بها عصابات المافيا.

(٢) السرقة المنظمة

وهي التي يمارسها عدد غير قليل من الأفراد والسياسيين الذين جاؤوا إلى العراق بعد الاحتلال، وتتلخص في سرقة أموال العراق وثرواته، وتهريب كل ما يمكن تهريبه تحت أكثر من أسلوب.

ج - المشاجرة

تنشأ في الغالب في المجتمع العراقي نتيجة أسباب عديدة.

د - العنف الأسري

يؤدي هذا النوع من أنواع العنف في الغالب إلى تكوين فرد مشوّه، ومركزي، واستبدادي، ومتطرف، وتكفيري...

هـ - الاغتصاب

هي ظاهرة أخذت تستشري حديثاً في المجتمع.

٢ - العنف الاجتماعي - السياسي

وهذا النوع من أشكال العنف هو الآخر يحتل حيزاً من إجمالي أعمال العنف في العراق، وأشكاله متنوعة، ومنها:

أ - العنف الفئوي

هذا النوع من العنف له وجهان: العنف الطائفي، والعنف العرقي. ومظاهره عديدة تبدأ من النكتة البسيطة التي تزدري بالآخر، مروراً بالتكفير والإشاعة، وانتهاء بالتصفية الجسدية الفردية (في نطاق فرد واحد) والتهجير الفردي (عائلة واحدة)، فكل هذه الأعمال، وإن كانت مظاهر اجتماعية، إلا أن لها أبعاداً سياسية.

ب - العنف الناجم عن الفقر والعوز

وهذا النوع يدفع الأفراد تحت تأثير الفاقة إلى تنظيم أعمال العنف ضد مؤسسات الدولة، أو يصبحون أكثر استعداداً للانخراط في أعمال عنف منظمة ضد أي هدف كان.

ج - التمرد

قد ينشأ هذا النوع من العنف في المناطق التي تستشعر أن هناك حرماناً مقصوداً في الخدمات أو الامتيازات... وإذا كان هذا الشعور مترافقاً مع التمايز الفئوي، فإنه سيدفع إلى ممارسة العنف على أسس سياسية.

د - عدم وجود الاستقرار السياسي والوضوح المستقبلي

غالباً ما تستشعر بهذا الأمر الفئات المثقفة التي لا تجد وسيلة أو أملاً في تغيير واقعها أو الواقع العام السائد.

٣ - العنف السياسي الداخلي

يكاد يشكل هذا النوع نحو نصف أعمال العنف في العراق، وهو يصنّف إلى أشكال كثيرة، منها التالية:

أ - العنف الفئوي

للعنف الفئوي شكلان: عنف طائفي، وعنف عرقي، وهما موجودان في كل مناطق العراق. وعلى الرغم من أن بعضهم يرى أنه لا عنف تحت هذا الباب في العراق، إلا أن هناك من يؤكد وجود هذا النوع من العنف. ولناخذ حديث د. حارث الضاري، الأمين العام لهيئة علماء المسلمين في العراق، في لقاء مع فضائية «الشرقية» يوم ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، إذ يقول: «دماؤنا نازفة والألم يعتصر... (و) ما يجري في العراق صراع حزبي سياسي مصليحي، وليس صراعاً طائفيّاً مذهبياً دينياً». ويضيف: «ما جرى في الأعظمية نهاية شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٦ من تدخل للمليشيات مسلحة، واندلاع مواجهات بينها وبين الأهالي، ولمدة ثلاثة أيام، وفي أوقات حظر التجوال، ومن دون تدخل القوات الحكومية أو الأمريكية، يتحمل تبعاته الاحتلال، والحكومة السيئة بأدائها، فهي من أطلقت العنان للمليشيات»^(٢). إلا أننا نقول إن العنف الفئوي موجود، والحرب باردة تمارس تحت ظلال شعارات مختلفة، منها: إلقاء اللوم على جماعة الزرقاوي، والقتل بدواعي الثأر، وتصفية الحزبيين... والأشكال التي يمكن أن نرصدها لهذا العنف هي ما يلي: التصفية الجسدية الجماعية، والتجهير الجماعي^(٣)، والأمران نجدهما في المناطق التي تشهد تماساً واسعاً في بغداد وديالى وبابل والبصرة وكركوك والموصل، يضاف إليهما المحاصصة والإقصاء وتغييب الآخر.

(٢) نقلاً عن: البصائر (بغداد)، ٣/٥/٢٠٠٦، ص ١٢.

(٣) وصل عدد المهجرين لدواعي سياسية أو لأسباب قسرية نحو ١٠٠ ألف شخص في محافظات وسط العراق فقط، ومن كل الأطراف. انظر: الصباح (بغداد)، ٢٧/٤/٢٠٠٦، ص ١٤.

ب - العنف الحزبي

من أنواعه التلاعب بنتائج الانتخابات، ويحدث غالباً قبل الانتخابات، وأحياناً بعدها. وهو يتمثل بتمزيق الإعلانات الدعائية لبعض المتنافسين في الانتخابات، وتحزب دوائر الدولة لمرشح على حساب آخر، واستثمار أموال الدولة في دعاية محددة الأهداف... كما أن هناك الإقصاء وتغييب الآخر على أسس حزبية.

ج - المقاومة المسلحة

تتدرج تحت هذا النوع من أعمال العنف أعمال المقاومة ضد القوات الأجنبية في العراق، وضد النفوذ الاستخباري الأجنبي، وكذلك ضد القوات العسكرية التي تقدم الدعم لتلك القوى، وكذلك ضد التشكيلات المسلحة المختلفة التي تمارس أعمالاً مسلحة ضد الغرماء والمنافسين وكل من يعوق سيطرتهم على العراق (وأهمها منظمات الأحزاب التي تمارس السلطة منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٣... الخ).

د - أعمال العنف المسلح غير المنظمة

تمارس هذا النوع من العنف جهات عدة غير معروفة، وهو يوجّه أحياناً إلى القوات الأمريكية داخل المدن، ما يوقع ضحايا من كل الأطراف ومن ضمنهم المواطنون، وأحياناً أخرى يوجه إلى الخصوم من المواطنين والأحزاب المنافسة والقوات الأمريكية. وفي الغالب تلقى تبعات هذه الأعمال على أعمال المقاومة على رغم ما فيها من تشويه لأعمال هذه الأخيرة.

هـ - أعمال العنف الصادرة عن القوات الحكومية

إن هذا النوع من أعمال العنف تقوم به ما يسمى بفرق الموت الموجودة في جسم بعض ألوية وزارتي الداخلية والدفاع، وهذه تمارس أعمالها ضد المواطنين وضد الأحزاب المنافسة التي لم تدخل الحكومة أو التي يراد إخراجها من الحكومة، كما تمارس أحياناً أعمال العنف على الخصوم من فئات اجتماعية معينة (العرب السنّة) لزرع واقع ديمغرافي - سياسي جديد في العراق.

٤ - العنف العابر للحدود

يأتي هذا النوع من العنف من مصدرين:

أ - العنف الاستخباري

هو الذي تمارسه أجهزة مخابرات إقليمية وعالمية ذات نشاط ومصالح بهدف إقرار الوضع السياسي في العراق وفق صيغ محددة. ويكون غالباً موجهاً إلى الخصوم من المواطنين وعلى أسس اجتماعية، أو إلى الخصوم من الأحزاب/الغرماء المنافسين بهدف تصفيتهم، أو إلى الخصوم من بنى مؤسسية رسمية في الدولة العراقية، أو إلى الخصوم من قوات الاحتلال لزيادة توريطها في الوضع العراقي، أو أخيراً إزاء غرمائها من الأجهزة الأخرى المنافسة بما يسمح لها بأداء نشاط يسير.

ب - العنف الذي تمارسه القوات الامريكية والأجهزة الاستخبارية الأمريكية

ينقسم هذا النوع من العنف إلى ثلاثة أنواع:

- (١) نوع موجه إلى الخصوم من المواطنين.
- (٢) نوع موجه إلى الخصوم من القوى المناوئة من بين المقاومين العراقيين والغرماء الآخرين .
- (٣) نوع موجه إلى الخصوم من أصحاب المصالح، وضد نشاط القوى الدولية المناوئة في العراق.

ومن الواضح أننا عندما نتحدث عن العنف في العراق، فإننا نقصد الشكليين الأخيرين: العنف الاجتماعي - السياسي، والعنف السياسي (كونه موجهاً ليس إلى الأفراد لذواتهم، بل إلى الأفراد والجماعات بسبب نوع الانتماء الاجتماعي والفئوي). وكل منهما ذو منشأ اجتماعي في قسماته الأولى، فمثلاً:

(١) إن أسباب لجوء إنسان إلى تغييب الآخر هي التنشئة المشوّهة في الأسرة، وتحديدًا في النظرة إلى الثالث: الكون، الخالق، الفرد، والعلاقات بينها، فالأسرة العراقية غالباً ما ينشأ أفرادها على فكرة الصواب المطلق وخطأ الآخرين المطلق في معظم الاعتقادات^(٤).

(٢) إن أسباب لجوء الإنسان إلى القتل هي التنشئة الاجتماعية الخاطئة التي تعول على العنف.

(٣) إن أسباب شيوع الطائفية السياسية هي التنشئة المشوّهة في الأسرة، وتحديدًا في النظرة إلى الثالث: الكون، الخالق، الفرد، والعلاقات بينها، وغياب فكرة أن الطائفة اعتقاد قابل للتغيير، ومن الخطأ توارثه.

(٤) إن أسباب التعويل على الأجنبي هي غياب الثقة في تفكير الإنسان العراقي بنفسه وبالأخرين.

(٥) إن أسباب التعددية الحزبية المفرطة والمتصارعة هي عدم قدرة الإنسان العراقي على تكوين رأي ناضج ومهم من دون وصاية، والرغبة بالزعامة والقيادة لدى مجموعات ليست بالقليلة، وعدم احترام مبدأ المشاركة.

(٦) إن أسباب التلاعب بنتائج الانتخابات: إقصاء/تغييب الآخر، هي تقديس الذات وغياب مفهوم القانون والنظام في فكر وسلوكيات الإنسان العراقي عموماً.

لقد تحدثنا بهذه الشمولية لكون المثقفين في العراق في أفضل الأحوال لا يتجاوزون نسبة

(٤) خضر عباس عطوان، «عراق الغد: الطفل هو البداية»، الحكمة (بغداد)، العدد ٣٨ (٢٠٠٤)،

الـ ١٠ في المئة، وأغلبهم غيب تحت تأثير الاستخدام غير المتعقل للقوة أو هاجر أو قتل.

ثانياً: متغيرات المشهد السياسي العراقي خلال المستقبل القريب

لمعالجة إشكالية كيف ستكون الظاهرة خلال الأعوام الخمسة القادمة، علينا ابتداءً أن نحلل النسيج الاجتماعي ذا البعد السياسي، والسلوكيات السياسية للأحزاب والقوى السياسية (العراقية) وللدول المؤثرة في الحالة العراقية.

١ - متغيرات المشهد السياسي العراقي

إن أبرز هذه المتغيرات، من وجهة نظرنا، هي:

أ - عدم وجود مجتمع مدني عراقي حقيقي

لقد تكوّن المجتمع العراقي تدريجياً عبر تأريخ طويل بفضل تحديده في صيغة الحدود الراهنة إلى نشأة الدولة العراقية في بداية القرن الماضي. ويتصف المجتمع العراقي بالتعددية الاجتماعية، أو شدة التنوع من حيث الانتماءات والعصبية القبلية والطائفية والعرقية، بحسب البيئة والإقليم والنظام العام ومستوى المعيشة والوضع الاقتصادي والتجارب التاريخية، وقربها أو بعدها من دول الجوار. وإذ ركزنا على ذكر الانقسامات الاجتماعية، نرى أنه لا دور فاعلاً للانقسامات الطبقية في هذا المجتمع.

ومع ذلك، فإن أبرز ما يلاحظ على هذا المجتمع^(٥):

(١) السيطرة الأبوية

يمكن إرجاع الكثير من الأمراض والانهمات العراقية إلى التركيبة الاجتماعية في العراق، وهيمنة السلطة الأبوية، ليس في العائلة فحسب، بل في مختلف مؤسسات التربية والعمل والدولة. وتتجلى نزعة الهيمنة على مستوى العائلة في أساليب التنشئة الاجتماعية، فالأب هو المحور الذي تنتظم حوله العائلة بشكليها الطبيعي والوطني. والعلاقة بين الأب وأبنائه، وبين الحاكم والمحكوم، هي علاقة هرمية، فإرادة الأب في كل من الإطارين هي الإرادة المطلقة. وقد انعكست الصفة الأنفة الذكر في دفع المجتمع العراقي تقليدياً نحو الأبوية والنزوع إلى الاستبدادية على مختلف المستويات، فيعاني فيه الإنسان سلطوية الأنظمة التي سادت.

(٢) إن الأنظمة والمؤسسات والبنى والاتجاهات القيمية السائدة لا تشجع على إشراك الشعب في مختلف النشاطات الانسانية، وبالتالي في صنع القرار، بل العكس هو الصحيح. إنها تعتدي على حقوقه المدنية وتعطل دوره في تحسين مستويات معيشته، وتجاوز أوضاعه، فتحيله إلى كائن عاجز، مغلوب على أمره، مرهق بمهمات تأمين حاجاته اليومية، ومنشغل عن قضايا الكبرى بأمور المعيشة والاستمرار.

(٥) خضر عباس عطوان، «الانتخابات ومستقبل الدولة العراقية»، شؤون خليجية (القاهرة)، العدد ٣٦

(٣) لقد كشف عدم استقرار السلطة السياسية في العراق، ليس فقط اغتراب الأفراد والجماعات، بل اغتراب المجتمع العراقي بالذات. وأقصد بذلك ثلاثة أمور هي:

(أ) عدم سيطرة المجتمع العراقي على موارده ومصيره.

(ب) تداعي المجتمع العراقي من الداخل حتى ليبدو وكأنه فقد محوره وتصميمه، فلم يعد يمتلك إرادة وغاية وخطة لتجاوز أوضاعه.

(ج) هيمنة السلطة والمؤسسات الملحقة بها على المجتمع العراقي بدلاً من سيطرته عليها، تلك هي ما نسميها أزمة المجتمع المدني. ويزيد من تعقيدات هذا الاغتراب التصفيات والإقصاءات الطائفية الداخلية، وما يرافقها من تدخلات إقليمية لجعل العراق إما امتداداً لدول الجوار أو ساحة لمواجهة سياسية مع الولايات المتحدة.

عدم استقرار السلطة السياسية في العراق كشف عن اغتراب المجتمع العراقي بالذات، وليس اغتراب الأفراد والجماعات فقط.

(٤) لما كان المجتمع العراقي يمر في مرحلة انتقالية متأزمة، نجد أنه لم يستقر بعد على هوية ونظام وغاية، وتتصف علاقاته الاجتماعية

بالشخصانية وبغليب الجماعة (العائلة، وعلاقات القرابة، والارتباطات الطائفية) على الفرد، كما على المجتمع، ما دام المجتمع العراقي غير متجانس. إن الجماعة ما تزال إلى حد بعيد تشكل المحور أو النقطة المركزية التي تنتظم حولها النشاطات الاجتماعية والسياسية الملزمة. ثم إن العلاقات الاجتماعية ما تزال في غالبيتها علاقات أولية، أي علاقات شخصانية، وثيقة وغير رسمية، ومشحونة بالعواطف لكثرة ما نتوقع من الآخرين الأقرباء، والمقربين منهم، وما يتوقعون منا. وهي علاقات فئوية يستمد منها الفرد اكتفاء وطمأنينة نفسية – تتعارض في الغالب مع أنماط العلاقات السائدة في المجتمعات المتقدمة التي تسودها علاقات تعاقدية تنافسية من دون التزام بالآخر، فيستمد الفرد اكتفاءه الذاتي، ليس من العلاقات الشخصية الحميمة، بل من إنجازاته وعمله ونفوذه، ومن مقتنياته في الدرجة الأولى.

(٥) تضاعف تأثير الوصاية الطائفية التي يمارسها رجال الطوائف المختلفة، كون مؤسسات المجتمع المدني العراقي بقيت أبواباً للاستنزاق في الغالب، وقسم منها بقي ساحة للعمل الاستخباري الإقليمي. وقد غاب دورها الفعلي، ما عدا نشاط هنا وآخر هناك، ويكاد مفعولها لا يظهر ولا يليق بحجم مستوى الدعم المالي والمنح، أو حتى تخصيص وزارة لها.

٢ - عدم وجود رأي عام عراقي فاعل

هناك مشاكل ترافق استخدام مصطلح الرأي العام في العراق. وأهم هذه المشاكل في ضوء الابتعاد عن الفهم النظري المرتبط بالموضوع، هي:

أ - القضايا التي تشكل الرأي العام في العراق تحتل مواقع متدنية في هرم الاهتمام العام.

صحيح أن الإنسان العراقي، في سائر المدن، يتأثر بالأحوال المعيشية والمطالب الأساسية، ويرجو لنفسه مساحة من الحرية أكبر، ولأبنائه تعليماً أفضل، غير أن العناصر الأهم في تشكيل الرأي العام في أي مدينة عراقية لا تزال مسائل الكرامة القومية (العرقية)، والأهم الطائفية والعشائرية. وهذا ما يضعف السيولة والدينامية الديمقراطيةين لبلدنا، بحيث لا يتبلور رأي عام من دونهما. ويلاحظ أنه حتى إذا ما وجد حيّز عام يحتضن التداول في شأن تلك القضايا، إلا أن القمع يسحقها ما لم تصبح محتمة بقضية غالباً ما توصف بأنها مقدسة، كالخطاب الديني أو القضايا القومية. وهذا الاستدعاء الدائم للمقدس يقوّض بالضرورة إمكانية بناء حيّز عام علماني.

ب - لا يزال الفرد العراقي مغلوباً على أمره، يكبحه الدين والشيخ والأب والسيد ورئيس القبيلة، حتى إن البنى التنظيمية الحديثة من أحزاب ونقابات تستخدم تلك الهرميات التقليدية التي تسحق الفرد لمصلحة الزعيم أكثر مما تساعد الفرد على تطوير شخصيته وصوته الخاص المميز.

ج - يغلب على الولاءات في العراق، في العموم، الثبات والجمود، ذلك أن الغالبية الساحقة من الطائفيين هم طائفيون إلى أن يقضي الخالق أمراً، وكذلك الحال مع القوميين وغيرهم. وإذا كان الحدث هو ما يغيّر الرأي العام في هذا البلد الغربي أو ذاك، فالمطلوب لتغيير الرأي العام في العراق حصول ملحمة، أو معجزة.

د - قد يؤيد المواطن في الغرب هذا الحزب في موقفه من موضوع ما، فيما يكون أقرب إلى ذاك الحزب في موقفه من موضوع آخر. لكن ذلك، بدوره، مستبعد تماماً في الرأي العام العراقي الذي يوالي تبعاً لمقدمات أيديولوجية كاملة. كما إنه من النادر أن يغيّر رأيه تبعاً لاعتبارات تبقى في آخر المطاف، عادية وعابرة، إن لم تعتبر تافهة وسخيفة.

هـ - هناك ما يكفي في العراق من المبررات للشك بدقة استقصاءات الرأي العام إذا ما أجريت أصلاً، وللتشكيك بنزاهة الانتخابات إذا ما عقدت، فاللاموضوعية سمة تطبع فئات لا يستهان بها من الشعب. وغياب الدراية والمعرفة العلمية بالظواهر والوقائع يجعل التفسير العلمي غائباً لصالح التعالي بالعاطفة.. فالآن، كم منا يتقبل فكرة أن إيران عدو دائم للعراق؟ قد تتقبل الأمر، عن إدراك، الجماعات المتلقية لتعليم عال، لكنها لا تستطيع البوح به أمام موجة العاطفة التي تجتاح جماهير الشارع العراقي. وهكذا الأمر في مقاضاة أدوار سدنة التاريخ، وسيادة نظام السيد العارف والمعصوم عن كل خطأ... وحتى تناول موضوع الأنساب، أي أن يبقى الشخص شريفاً أو عدمه تبعاً للقبه العشائري بشكل مسبق ودائم؛ فهذه المسائل لا تعالج بشكل موضوعي، بل يغلب عليها في الغالب اللاموضوعية.

٣ - بقاء حالة التعددية الفكرية والسياسية

لقد وجد المجتمع العراقي والقوى الفاعلة فيه فجأة ومن دون مقدمات نفسها في مواجهة وضع جديد لم تعود عليه طيلة العقود الثلاثة الماضية، فبعد حظر وجود رأي مخالف لرأي النظام السياسي وجد العراقيون أنفسهم أمام انفلات سياسي، وفراغ، إذ أصبحت الساحة

السياسية الداخلية مباحة لكل من يريد أن يؤسس حزباً أو ينشئ تكتلاً سياسياً، الأمر الذي أفرز عدداً من الظواهر جسدت بشكل أو بآخر حالة الفوضى والانفلات السياسي، ومنها:

أ - تعدد الجهات والقوى المشرفة على الأحزاب

إن جلّ هذه الجهات خارجية.

ب - تعدّد الأحزاب وتضارب توجهاتها السياسية

لقد ظهر خلال الفترة الماضية تزايداً ملحوظاً في عدد الأحزاب عما كان متعارفاً عليه (سواء في الخارج أو في شكل وجود سري في الداخل)، والمتباينة سياسياً، فهناك الشيوعية / الطائفية، والدينية / العلمانية، والاقليمية / الوطنية... الخ.

ج - عدم وجود قيود على نشاط القوى السياسية

لقد أصبحت عملية تأسيس حزب لا تحتاج إلى أي موافقة من أي جهة حكومية، باستثناء التمويل اللازم، والرغبة في أداء أدوار سياسية. لهذا ارتفع عدد الأحزاب خلال العام الأول بعد التغيير السياسي إلى ما يزيد على مئة حزب، البعض منها أغلق، والآخر استمر، والبعض الثالث نشاطه محدود يكاد لا يذكر (مثل الحزب الديمقراطي الأخضر..)، والبعض الرابع نشاطه ممتد (مثل حزب الدعوة الاسلامي...).

أخطر ما في الأمر هنا أن كل تيار أو مجموعة حزبية ما زالت تدّعي ظاهراً أو سراً أحقيتها في اختيار القواعد المنظمة للعمل السياسي، وتمثيل العراقيين، وهو ما يتجلى بين فترة وأخرى في اجتماعات بعض الأحزاب في مؤتمر أو تجمع سياسي، وادعائها بأنها تمثل العمل السياسي والحزبي، على رغم اعتراضات عديدة على ذلك.

وبدلاً من توحد خطوط العمل السياسي في إطارها العام، أسفرت الخلافات السياسية إلى بروز مجموعات تتصارع في ما بينها حول التمثيل السياسي من أصغر حلقاته إلى أعلاها، وقد وصلت درجة تصارعها في بعض الأحيان إلى مستوى الإقصاء والإقصاء المتبادل، وهذه المجموعات هي الأحزاب التالية:

أ - الأحزاب التي ارتضت بالوجود الأمريكي السياسي، وتعاملت معه طالما أنه قد أعطاها «شرعية» المشاركة بتمثيل العمل السياسي (الرسمي) في المرحلة الراهنة، ومثالها الأحزاب الطائفية والإقليمية.

ب - الأحزاب التي عارضت الوجود السياسي الأمريكي، ولم تتمتع بأي مشاركة في العمل السياسي من جراء هذا الموقف، ومثالها قوى المؤتمر التأسيسي.

ج - الأحزاب التي تهادنت مع الوجود السياسي الأمريكي واعتبرته وجوداً مبرراً مرحلياً، وأن السياسة السلمية هي الكفيلة بإخراجه، ومثالها الجماعات التي ترعى فكرة قيام الملكية الدستورية.

٤ - متغيّر التأثير الخارجي

يكاد هذا المتغيّر يكون الأهم لولا وجود نظرة مسبقة لدى مختلف الأطراف العراقية وحساسية من سلوكيات دول الجوار والعامل الأمريكي، ويبرز تأثيره في زيادة تجهيل (من الرغبة في زيادة الجهل والأمية) العراقيين بمفهوم المجتمع المدني، وتشويه ظهور رأي عام مستنير، علاوة على رغبة متزايدة في إجراء تصفيات في الساحة العراقية للغرماء، وإعادة صياغة اللعبة السياسية وفقاً لفهمها هي ومصالحها.

ويتحكم بسلوكيات القوى الدولية تجاه أطراف اللعبة العراقية صراعها بعضها مع بعضها الآخر على الأرض العراقية، وتحديدًا بين الولايات المتحدة وإيران، والمتوقع لهذا الصراع التواصل والاستمرار.

على الرغم من تأثير المتغيرات الأنفة الذكر في صياغة الخريطة السياسية لأعمال العنف، إلا أنه علينا ألا نجعل أمر قيام أو نشوء مشهد معيّن أمراً حتمياً، فالمستقبل يعرف التنبؤ أو الوقوف عند احتمالات، وكلاهما يقوم على أساس رصد المتغيرات القائمة وتوقع امتداد تأثيرها أو تقلصه أو بروز متغيرات أخرى غير قائمة في فترة الدراسة والبحث. وعليه، فإن دراسة أمر مستقبل ظاهرة العنف يتطلب دراسة مكوّنات المشهد السياسي المستقبلي للدولة العراقية، وأهم عناصره هي التالية:

أ - إشكالية الهوية الوطنية

مما لا شك فيه أن العراق يتمتع على صعيد البناء الداخلي بالتلون، إذ صبّ في هذا المجتمع الكثير من الأعراق والأديان والطوائف ليخرج منها مزيج معقّد للغاية، تعقدت معه شبكة الهوية العراقية أكثر فأكثر. وإذا نظرنا في الموروثات الموجودة لدى أغلب العراقيين (في التفكير والسلوك)، لرأينا العنصرين الأكبر منهما، وهما الموروثات الطائفية والموروثات العشائرية، قد طغيا حتى على الكفاءة. وتارة يغلب الواحد على الآخر لدى بعض القيادات القادرة على إثارة العنف، ورغبتها في أن يلتحف العراق الجديد رداءها، مهما كانت درجة عقلانيته أو عدمها، والرفض بصيغة أو أخرى الحوار البناء مع الآخرين. ومن ثم، هناك سيادة نزعة الصراع الصفري، وليس التنافس، في إقرار مكتسبات الأمر الواقع غير القابل للتنازل عنها لمصلحة الطائفة أو العشيرة بالطبع، وليس لمصلحة العراق.

ويبقى السؤال هنا هو: كيف اصطدم هذا المجتمع بهذا المزيج المعقّد من التلون بالمجتمع الدولي منذ خروجه من فترة التقوقع وحتى الآن، وكيف سيصطدم به مستقبلاً؟ كيف سيكون للعراق أيديولوجيته الخاصة في التعامل مع المجتمع الدولي في الوقت الذي لا يملك فيه السيطرة على فرض الهوية الوطنية على أبناء طوائفه المتعددة، وبخاصة المتطرفون الذين نسوا أنهم عراقيون وراحوا ينتمون إلى طوائف وأحزاب يقصدونها أكثر من تراب الوطن؟ كيف سنمتزج مع هذا العالم ونحن نحمل تركة ضخمة من التخلف الحضاري؟ ثم، وهذا الأهم، كيف تريدنا الولايات المتحدة أن نكون؟

ب - المصلحة الوطنية العراقية

هناك شبه اتفاق على أن ما قامت به الولايات المتحدة من إسقاط النظام السياسي في العراق كان عملاً مقدراً. لقد رأت بعض القوى السياسية أن حصولها على استحقاقات في العراق الجديد يتطلب منها إعطاء شرعية (وإن كانت لا تملك مثل هذا الحق للتحدث باسم العراق) للوجود الأمريكي. وفي الفترة الأخيرة تبلور اقتناع لدى هذه القوى أن مالك الشرعية (الشعب) قد لا يمنحها لهم. كما أن هناك تقاطعاً بين العراقيين ومصالح الولايات المتحدة، على هذه القوى أن تأخذها بنظر الاعتبار. فهل أصبحت الولايات المتحدة عبئاً على القوى السياسية العراقية؟

لنبدأ حديثنا من الساحة الدولية حتى لا نتهم بمحاباة هذا الطرف أو ذاك، ونكرر ما هو بديهي من أن ما دار ويدور بين الولايات المتحدة والأوروبيين والروس حول المسألة العراقية هو استمرار لصراع المصالح الذي غالباً ما يعبر عنه كل طرف من الأطراف المتصارعة بالدفاع عن الضحية (العراق)، والالتزام بالشرعية الدولية و... الخ. فقد دخلت الولايات المتحدة الحرب دفاعاً عن مصالحها، ووقف من وقف من الدول ضد تلك الحرب دفاعاً عن مصالحه أيضاً. لكن، هل أبدت الضحية (القوى السياسية العراقية) وجهة نظر تعبر عن آراء مستقلة في قضايا عراقية موضع تداول أو خلاف بين القوى الكبرى، أم أن آراءها تتوافق مع الرؤية الأمريكية، ومن ثم أصبح لزاماً

**كيف ستكون للعراق
أيدبولوجيته الخاصة في
التعامل مع المجتمع الدولي في
الوقت الذي لا يملك فيه
السيطرة على فرض الهوية
الوطنية على أبناء طوائفه
المتعددة.**

على المنتديات الدولية أن تحجم عن الحديث عن الضحية؟ إن لدينا المعطيات التالية:

(١) لقد رغبت الولايات المتحدة في الحصول على أكبر قدر من المصالح، واعتمدت مقاربة تخدم الهدف الذي رمت إليه، بمعنى عدم السماح الجدي بتوسيع دور الأمم المتحدة في عملية إعادة الإعمار على حساب الأدوار الأمريكية، وعدم وضوح عملية حصول العراق على استقلاله ونقل السلطات إلى أبنائه، على الرغم من صدور القرار الدولي رقم ١٥٤٦، وقيام انتخابات لمرتين في العراق. إن القرار رقم ١٥٤٦ من جانبه صاغ دور الأمم المتحدة والقوى الأخرى في عملية تشكيل حكومة عراقية وفي مسائل الانتخابات... وتبقى المسألة المشكوك فيها هي عدم تدخل الولايات المتحدة في ضمان مصالحها في العراق.

(٢) إن العراق بحاجة ماسة إلى الانفتاح والتعاون مع البيئة الدولية، مترجماً على شكل مساعدات مالية واقتصادية، وقروض ميسرة، واستثمارات... تهدف بمجموعها إلى إعطاء دفعة قوية للاقتصاد العراقي لكي يقف على قدميه. أما بعد ذلك، فموارد العراق قادرة على الاستمرار والمحافظة على قوة الزخم الذي حققه وثبة التنمية الأولى التي سوف يوفرها الانفتاح. ولكي يتمكن العراقيون من تحقيق أكبر قدر ممكن من التعاون ينبغي أن تكون وسائله السياسية وعلاقاته الدولية على قدر من المرونة، بحيث تستطيع أن تتكيف مع صراعات الكبار بشأن بلدهم، وأن تكون السياسة الداخلية منسجمة إلى حد ما مع تطلعات القوى الكبرى، أو في الأقل

غير متقاطعة معها، بمعنى أن يكون العراق مستقراً من الداخل، بغية تبديد مخاوف البيئة الدولية والتعامل مع متطلباتها بشكل أكثر مرونة (بما ينعكس إيجابياً على علاقاته الدولية). إن الاستقرار مرتين بتوفير الأمن والعدل... وبناء مؤسسات شرعية وقوية... الخ، لكن، هل القوى العراقية قادرة على تحمل مسؤولياتها الوطنية بشكل مباشر؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب، فإن تلك الغاية (العراق المستقر) ستساهم في توجيه مؤشرات الوضع السياسي للبلد من خلال تشكيل تحالفات بين القوى السياسية ذات الأيديولوجيات المتقابلة لخوض غمار العملية السياسية خلال الأعوام الأربعة المقبلة. وهذا ما سيعكس انطباعاً لدى القوى الكبرى بأن القوى العراقية جادة في تحقيق استقرار الوضع في العراق، بما يمثل استجابة لبعض توجهات تلك الدول، وبالتالي يضعها أمام مسؤولياتها في الإسهام في إعادة إعمار العراق، ومن ثم يقلل من درجة التبعية في العلاقات مع الولايات المتحدة، وهو مطلب أوروبي وروسي.

(٢) إن المسألة التي تطرح نفسها اليوم، هي^(٦) تأسيس كيان سياسي يضم كل الأطراف، أو بالأحرى لا يقصي البعض عمداً بحيث تستمر سياسة تصفية الحسابات الطائفية والعرقية. ولا نعتقد أن العراقيين سيحالفهم أي نجاح بتأسيس بلادهم من جديد إذا ما حمل كل طرف أجندة عمل خاصة به معبراً عنها بحزب سياسي. إن أي لعبة تحول بعض الأفكار المتطرفة إلى أجندة عمل سياسية من أجل تقاسم مصالح فئوية عرقية أو طائفية ستحوّل العراق إلى حمام دم. وهذا ما يفرض وجود مشروع سياسي وطني تأتلف عليه الأغلبية مهما كانت الانتماءات والأصول... هذا المشروع عليه أن يضع مصالح العراق العليا أولاً وقضاياها ومستقبله، لا أن تكون هناك حسابات مزدوجة، وكيل بأكثر من مكيال (مثل المحسوبية، وسيادة العلاقات الفئوية). ولا شك في أن ثمة أسئلة تطرح نفسها حول ما يمكن العراقيين فعله حول وحدة البلاد، وكيفية التعامل والتفاوض مع الولايات المتحدة... فهل يمكن العراقيين الاعتماد على أنفسهم في تأسيس دولة مؤسساتهم الجديدة؟ وهل العراق على قاب قوسين من الديمقراطية؟ وهل يمكن أن نحلم أحلاماً وردية بالتغيير، ونرى البلد تمثله نخبة رائعة من المفكرين والمبدعين والمثقفين... الخ، وننسى أو نجهل أن في البلد جملة مجتمعات متخلفة جداً فيها غرائب، وهي بحاجة إلى سنوات من أجل أن يغرس فيها الوعي الذي يمكنها أن تميز بين المعقول واللامعقول في التعامل العادي، فكيف بالتعامل السياسي؟

ج - الدين والسياسة

يعيش العراقيون انقساماً حاداً إلى مجموعتين: المجموعة الأولى تتألف من المتعصبين والمتطرفين. والمجموعة الثانية هي تلك التي تعيش مرحلة الانفتاح الفكري، سواء كان علمانياً أو دينياً. والذي يعيش مغطى تكون إجاباته جاهزة، ومعروفة سلفاً، وهي لديه حقائق مطلقة لا تتغير بتغير الزمان والمكان، بل تكون إجاباته واحدة لا بديل منها ولا نقيض لها. أما المجموعة الأخرى، فتبدأ بالتساؤلات عما هو موجود، وعما يحتاجون إليه، وفي ما يتعرضون له من مشاكل وأزمات. وهم لا يسلمون بإجابات جاهزة التي تعرف الحقيقة مسبقاً حتى قبل وجود

(٦) انظر تحليل سيار الجميل في: الزمان (بغداد)، ٢٤/٣/٢٠٠٥، ص ١٢.

الواقع والسؤال، ويشكون في الموروث وينعمون النظر، ويجتهدون في الوصول إلى حلٍّ، وتتعدد عندهم الآراء وتتباين المواقف.

لقد عرف المجتمع العراقي النوعين من العقلية. وعلينا إدراك أنه ليس كل ما هو موضوعي مرغوب في العراق. إن المجموعة الأولى تكاد تكون هي المهيمنة من حيث العدد، ومن حيث الإمكانيات. والمجموعة الثانية ليس لديها، على ضالّة عددها، إلا العقل (أي الفهم العقلي لعلاقات الإنسان بالخالق وبأخيه الإنسان. وفي هذا الإطار تغيب عندهم العاطفة إلى درجة مقبولة). والمشروع السياسي الوطني لا يمكن أن ينمو إلا بإزالة الاستقطاب الشديد بين التيارين الذي يصل إلى درجة الصراع ومحاولات الإقصاء وتعدّد أشكال الانغلاق الفكري. وهناك الانغلاق الديني المنسوج من الموروث الثقافي المحافظ الذي تكلس وتجر منذ ألف عام، وأصبح عقيدة واحدة، ومذهباً واحداً، وحكماً سياسياً واحداً، وفرقة ناجية واحدة، يدعم ذلك انغلاق المؤسسة الدينية التي تشرّع للحالة السياسية. ويلاحظ أنه يتولد عن كل ذلك منظومة واحدة من القيم، سواء لدى الإنسان أو المجتمع العراقيين: أخلاق القرية، كبير العائلة، رئيس العشيرة، الحرص على التقاليد، الأقربون (أبناء الطائفة أو العشيرة) ... الخ، ويفرض الانغلاق نفسه وينشر سطوته على التنشئة التي تهدف إلى طاعة أولي الأمر، وتدعو إلى طاعة الإمام، فالخروج على النظام فتنة. إن التنشئة على الحفظ والتلقين لمذهب واحد وعقيدة واحدة تعتمد على طاعة النصوص والالتزام بحرفيتها، وتقليد السلف واتباع الأئمة. وما يحدث في التنشئة يحدث الآن في الإعلام: نظام الحكم (الديني) أنموذج لكل النظم، واللافقات والإعلانات في المساجد، والجامعات، ومعاهد العلم... الخ، كل ذلك من أجل السيطرة على الرأي العام، واحتجاز العقل رهينة للانغلاق^(٧).

ويزدوج الخطاب عند الناس بين خطاب مطيع لولاة الأمور، وهو خطاب اللسان والكلام، همساً، ولا يتحرك صاحبه إلا بحساب، وخطاب ظاهر يدعو إلى الاتحاد باسم الدين أو باسم الوطن. إن خطورة الخطاب الأول أنه منغلق، ولا يظهر من طائفته إلا ما يرد له أن يظهر في المؤتمرات واللقاءات الصحافية. وليس الحل المزيد من الانغلاق للأطراف، وممارسة سياسة الإقصاء بالعنف في دائرة لا تنتهي، فيصير المجتمع يغلي، ويمارس العنف والعنف المضاد، والقتل والقتل المضاد... الخ، وليس الحل هو مزيد من إجراءات الأمن وحوارات المؤتمرات حول قبول الاختلاف... الخ. إن العراق لا ينقلب من حال إلى حال في غمضة عين. والحل كما نراه هو التحرر من الانغلاق إلى المكاشفة والحوار، ونقد التقاليد الدينية والثقافية الموروثة.

د - الطائفية وثقافة الإقصاء في الفكر الاجتماعي السياسي العراقي

إن الحديث عن الإقصاء الطائفي بات يفرضه الواقع المعيش حالياً في العراق، كما تفرضه دعوات الوصول إلى الأمن الاجتماعي والسياسي. أما ما ساد المجتمع العراقي في أثناء حكم

(٧) انظر في ذلك: حسن حنفي، «ثقافة الاستبداد في العالم العربي»، الزمان (بغداد)، ١١/٦/٢٠٠٤،

الرئيس السابق صدام حسين، فهو نوع من الارتباك لأن طبيعة تكوين النظام كانت غريبة عن المقاييس الاجتماعية والسياسية. إن العنف الذي مورس لم يكن بفعل طائفي خالص، بل بدوافع إجرامية في الغالب دافعها الفزع من ضياع السلطة. وليس من الغريب على العراقي أن تخط عليه الأوراق، فلا يستطيع الفرز بين المسألتين، فالفكر العراقي السياسي والاجتماعي يتميز بظاهرة التعميم وتوسيع رقعة الفعل ليشمل مجموعة من الناس. وقد يصدر التعميم في بعض الأحيان بشكل عشوائي، وفي حين آخر بشكل عرضي. فالمجموع يأخذ بجريرة فعل فرد يحسب على أبنائها.

واليوم نلاحظ أن الثقافة العراقية صارت تفرض الانتقاء الطائفي، بمعنى علو المكانة للطائفة والعشيرة، إذ يجلب المسؤول أقاربه، ويبعد أو يقصي الآخرين. لقد خرجت صيغة مجلس الحكم المعتمدة على نسب معينة وتوزيع طائفي مدروس من قبل الدوائر المسؤولة في الولايات المتحدة التي تملك تصوراً واقعياً عن التكوين الاجتماعي والديني للمجتمع العراقي، معتمدة في ذلك على نصائح بعض الساسة الجدد في الساحة العراقية (ممن كانوا خارج العراق)، وأقوال تتحدث عن إحصاءات وأرقام افتراضية لنسب السكان بهدف الوصول إلى ديمقراطية ترضي الطوائف، فكان أن أبرز مشكلة وضخمها. ثم إن من اختير خضع لاعتبارات ومساومات كانت طوائفهم بعيدة عنها. ولا نريد الحديث عن إشكالية تغييب المحاصصة الطائفية لعنصر الكفاءة، وإضاعة الوطنية، فهذه باتت واضحة. والأمر نفسه تكرر في الحكومة المؤقتة، ويراد له ذلك في الحكومة الدائمة.

ونتساءل: ما سر بروز الطائفية في العراق إلى حد الانفجار؟ الواقع أن سيادة الممارسة الطائفية، أي ممارسة الطقوس والشعائر وتغييب الآخر على أسس طائفية، بدا وكأنه يعطي احتمالات عديدة ليس بشأن نهاية الدين وسقوط حكم العقل، إنما يفتح المجال واسعاً أمام الدولة العراقية ذاتها. لقد طرأ نوع من التحول على نفسية العراقيين، فقد أخذوا يعودون إلى الطائفية والبحث عن الطقوس بكل السبل، ومحاولة تأطير عمل المؤسسات بالروح الطائفية. إن العودة لم تكن إلى الدين الإسلامي بالمعنى التقليدي للكلمة، إنما العودة إلى شعائر طائفية. لذلك شهدنا اقبالاً واسعاً على رفض فكرة الحوار البناء ما دامت الثقة غائبة، وفرص الاستحواذ والسيطرة مفتوحة، والتنازل عن مكتسبات الأمر الواقع غباء، وغياب الراعي وجهل الرعاية. كل شيء يحصل، كما إن العراقيين بعد أن حرموا من الماديات حتى أفقرُوا، راحوا يبحثون عما لا يتجاوز ماديات السلطة والحكم، ورفض مناقشة فكرة ما الذي يريده الخالق، وما غاية الرسائل السماوية... الخ. وهنا يبدو أن المعرفة قد استنفدت طاقاتها بدورها في اختراق العقلية العراقية، بعد أن رفضت ورفض معها تحكيم العقل. أقبعد هذا نستطيع أن نناقش أفكاراً مثل أن الدين أوسع من س، وص، وع... الخ من الأشخاص، أو حتى من الرسل، أو من الكتب السماوية التي بشرت هي بذاتها بتلك الرسائل السماوية، أو حتى مناقشة أفكار مثل أن الرسالة السماوية، أي رسالة، لا تساوي بتاتاً الخالق، فالخالق أعظم وأجل منها؟ أم نناقش فكرة ما الذي أراد الخالق من إنزال الإنسان إلى الأرض، ومن إنزاله عدة رسائل سماوية تبيّن له سبل الهداية وممارسة الحياة؟ إنها تساؤلات قد لا نستطيع الاجابة عنها في المرحلة

الراهنه بما نحمله من أحكام مسبقة بعصمة آرائنا، وخطأ آراء الآخرين.

لقد صار الإنسان العراقي عموماً يخالف بين العقل والدين، فما وافق حكم الطائفة فهو مقبول، وما خالفها فهو مرفوض. إن العلم يؤدي إلى تدمير الفكر الطائفي في أي حوار جاد، فهو قد ينتقص من آراء طائفة مثلما يؤدي إلى إعلاء شأن آراء طائفة أخرى (ولا نعني هنا آراء طائفة ما، إنما آراء الفئات المستفيدة من التمسك بالفكرة الطائفية). والعلم عندنا يمتد ليشمل استخدام العقل، والاستفادة من إمكانيات المعرفة

إنّ العراق الذي ابتعد عن الفكر الطائفي قبل عقدين أخذ يعود الآن إلى الأشكال الطائفية التي سادت في العصور الوسطى.

والاتصال لفتح مجالات الحوار للوصول إلى الحقيقة قدر المستطاع. لهذا السبب، إن العراق الذي ابتعد عن الفكر الطائفي قبل عقدين أخذ يعود الآن إلى الأشكال الطائفية التي سادت في العصور الوسطى، حيث الانغلاق والتعصب وتحقير الآخر... الخ، ما دامت ظروف التعلق بها متيسرة. كما إن العقلية التي تنوّرت وتعقلنت

واهتدت إلى الموضوعية، ولم تعد تستطيع العودة إلى الوراء، وجدت أن حكم العقل غير مقبول، وخلاف ذلك الفئات التي ضلت، فإنها وجدت أن الحكم هو للقوة.

لم يستطع أغلب العراقيين توليد مفاهيم جديدة للفكر المذهبي، والجدل العقلاني والموضوعي بشأن الآراء الدينية التي لم تحكم بنصوص صريحة محكمة. ولا نريد محاسبة عامة القوم حول تجاوز أو اعتداء على حرمة المحكمات من النصوص والعبادات، لكننا نتساءل: ما الذي طرأ على الوعي الديني/ الممارسات الطائفية في العراق؟ تساعدنا الإجابة على فهم سر الصراع الجاري حالياً بين الطوائف المحسوبة على الإسلام، أو قل بين الجماعات الأصولية المتطرفة في تلك الطوائف، لكي نكون أكثر دقة ووضوحاً.

لقد طرأ انقلاب كبير على الممارسات الدينية والعقلية العراقية خلال بضع سنوات، فالفرد أصبح خاضعاً لمقاييس الجماعة أو الطائفة التي ولد فيها، وأصبح يتلقى التعاليم التي تقول له ما ينبغي فعله أو عدم فعله من سدنة التاريخ (هذا الكاهن أو رجل الدين أو ذاك)، وأصبح لا يشكل قناعاته بنفسه وبشكل عقلاني، وبعد غربة وتمحيص. بمعنى آخر، ما يتلقاه بشكل سلبي من طفولته ومن آبائه وأجداده أصبح حقيقة مطلقة بالنسبة اليه، كما كان يحصل في القرون الوسطى، وأصبح يفرض عليه الانتماء إلى هذه الطائفة أو تلك عن عدم إرادة واعية أو قناعة شخصية عقلانية. على هذا النحو ابتعد العراقيون عن الدين، وأصبحت الطائفة تفرض نفسها عليهم من فوق ككتلة واحدة لا تناقش ولا تمس، وكأن الإنسان يعيش داخلها ويجد نفسه محكوماً بها من المهد إلى اللحد. وليست مفاجأة أن تجد من بين أهل الداريا من يقول إن نحو ٩٠ في المئة من العراقيين طائفيون، بدرجة أو بأخرى. إن طائفية العراق ليست مسألة اختيار حر، إنما هي ناتجة من إكراه اجتماعي، وقد صارت أبعد من أن تكون مرتبطة بممارسة الطقوس والشعائر بالضرورة. وفي الواقع، إن الإيمان بروح وجوهر الدين يمثل أقلية، على عكس ما يتصور البعض. وخلاف ذلك، الالتزام الكامل بالطقوس والشعائر المذهبية وتكفير

الأخر، والسعي لإلغائه أو اجتثاثه، فقد أخذ يمثل الأغلبية في المجتمع. إن الطائفية لا تعني الذهاب إلى المسجد كل يوم ولا كل أسبوع، إنما أن تقُدس ما تعتقد به من تفسيرات لك ولآخرين دون الخالق، ولا تتسامح مع ما يعتقد به غيرك، وتلغي حكم العقل في الاثنين معاً.

إن المساجد عبارة عن متاحف تقريباً (إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار الحاضرين لأداء العبادات مقارنة بتعداد سكان المنطقة التي تقع فيها دور العبادة)، ولا يتردد عليها الناس بشكل منتظم إلا بنسبة صغيرة (٢٠ - ٣٠ في المئة). وعندما نقول: «يترددون عليها»، فلا نقصد بصورة متواترة، إنما على الأقل مرة واحدة في الأسبوع (هذا يعني أن ٧٠ - ٨٠ في المئة من العراقيين لا يذهبون إلى دور العبادة). ولا يعني ذلك أن الأغلبية مشركة، إنما نسبة الذين يعزفون عن أداء الطقوس والشعائر بشكل منتظم تكاد تكون صغيرة (١٠ في المئة أو ربما أقل من ذلك). واللافت للنظر أن الإيمان في العراق لا يتم وفقاً لتحكيم العقل، على رغم أن العقل يوافق مقاصد الشرع في وجود الخالق، فهناك شرائع واسعة تمارس طقوسها عن جهل، ويكرس ذلك أن السلطات الطائفية والسلطات السياسية أدمجت (الحج إلى المراجع). نحن لسنا مع فكرة الدمج ولسنا ضدها، لكن تخوفنا هو محاولة البعض إعطاء العمل الذي يقوم به صفة القدسية، وإن كان هو شخصاً غير مؤهل، والتكفير للآخرين وتحقير ذواتهم، ومحاولة الآخرين إعادة تعريف ذاتهم، وإن بقوة السلاح. إن الفرد العراقي بات يُحاسب على أساس طائفته، وينظر إليه كعضو في طائفة ما، وليس كمواطن عراقي. لم يعد مواطناً من الدرجة الأولى لأنه طائفي ينتمي إلى هذا المذهب، ولا مواطناً من الدرجة الثانية لأنه ينتمي إلى ذاك المذهب. هذا الشيء يفترض به أنه قد انتهى في عهد المعرفة، ويكون الفرد حراً في الانتساب إلى المذهب الذي يختاره بمحض إرادته، أو عدم الانتساب إلى أي مذهب على الإطلاق، من دون أن يعني ذلك أنه قد تخلّى عن الإيمان بالخالق أو سقط في دائرة الإلحاد، ما دامت الغاية هي مرضاة الخالق، وليس اعتماد مذهب.

هـ - الوطنية والعصبية في الثقافة العراقية: ثقافة الاستبداد

يأتي انشغال العراقيين بالحكومة الدائمة في ظرف حضور فاعل للانتماءات الفرعية، وغياب/تغيّب للمشروع السياسي الوطني. لقد تحقق بعض التقدم في بنية النظام السياسي في المرحلة السابقة عندما أخذت الاعتبارات الوطنية تفرض نفسها (وإن كان لم يجر تداول سلمي للسلطة). ولما جاء الاحتلال تحت شعار الدولة الحديثة لوحظ أن أهم مكتسبات المرحلة التاريخية السابقة قد قوّض، وظهرت فكرة التوافق والمحاصصة الطائفية، فكان القهر والاستبداد على من لا يرضى أن يدرج اسمه في تكريس هذه الحالة في تاريخ البلاد. وفي الوقت عينه، جرى تكريس التبعية للقوة العظمى، بعد أن شتم أطراف في الطوائف والملل الأطراف الأخرى، وجرّت تصفيات بعض الرموز بتأثير الدهماء من الناس، أو بفعل مواقف أطراف خارجية لها حساباتها في عراق الغد، وترك الدين بمفرده من دون ظهير رافقه أكبر عمليات قتل جماعية مارستها أطراف عدة. إن منظمة بدر الموالية لإيران، ومليشيات جيش المهدي، قد صفت أكثر من ٤٠ ألفاً من العرب السنّة خلال فترة حكم الجعفري وحدها، كما صرحت هيئة علماء المسلمين في نهاية شهر آذار/مارس ٢٠٠٦. أما العمليات التفجيرية، فقد ذهب ضحيتها

نحو ٢٨,٢ ألف من المواطنين العراقيين كافة، كما أوردته ذلك إحصاءات الإذاعة البريطانية في نهاية آذار/مارس ٢٠٠٦. وفي كلا الحالتين لم يجر احتساب ضحايا القوات الأمريكية من العراقيين، أو ضحايا المليشيات الموالية لإيران للفترة من نيسان/أبريل ٢٠٠٣ إلى شباط / فبراير ٢٠٠٥، أو ضحايا المليشيات الكردية إزاء العرب والتركمان في كركوك وشرق الموصل وشمال ديالى، فهذه يصعب توثيقها، إلا أن الكل أصبح منشغلاً بحصته من البلاد، ويحاول أن يجعل الولايات المتحدة سنداً له.

مع ذلك لم يلتفت العراقيون، ونحن نضع رموزهم أمام دائرة المسؤولية الأخلاقية والتاريخية، إلى إعادة بناء موروّثهم الثقافي الذي استمر محافظاً على بنيته التقليدية (بل أدخلت إليه إيران أكثر الأفكار فقراً وأكثر الممارسات ضعفاً، مشبعة بنحو ١,٥ - ٢ مليون من أتباعها جرى إسكانهم في مناطق وسط وشرق العراق)، حيث تحارب العلوم العقلية ويمارس الاقتصاد في الاعتقاد. وللقوى السياسية باع طويل في ذلك، ما يشغل ذهن المتنفذ وقصده إشاعة فكرة أنه لا فرق بين صفات الخالق وصفاته، فكلاهما قادر، وموجود، وسميع بصير، وهو الخالق بذاته والمتنفيذ من خلال مليشياته، فتكرست لدى العامة أيديولوجية الطاعة (وإن كان امتدادها إلى مرحلة ما قبل نيسان/أبريل ٢٠٠٣) التي تقوم على الصبر والتواكل والرضا والقناعة والخوف والخشية، وهي قيم سلبية تجعل الناس أقرب إلى الاستسلام منها إلى الأحكام الموضوعية.

لكن هل حاولت النخبة إثارة الأذهان والعقول وإحداث اليقظة الضرورية؟ إن الانبهار بالتعصب عام وسائد، ولم يستطع الوافد الغربي أن يحل محل الموروث القديم الذي ظل محافظاً في مجمله على الرغم من محاولات النظام السابق صياغة إسلام توافقي في إسناد حالات الاستبداد. وكذلك تضاعفت الردة في استخدام العقل لصالح النقل، فأدت الكبوات المستمرة للنهضة الفكرية العراقية إلى ضياع المكتسبات الفكرية للنخبة القائمة (سواء ما كان منها على الوافد الغربي أو حتى على الموروث الأصيل) في إعمال العقل، وتحولت ليبرالية البعض تدريجياً إلى تغريب صريح، وانقلب مشروع الإصلاح الديني تدريجياً إلى سلفية بعد إخفاق جهود التقريب بين الطوائف، وفي الأحرى رغبة أغلب الزعامات الطائفية في عدم إحياء الإصلاح الديني، وتحويل العلم والعلمانية إلى خرافة أو شذوذ.

وقد اشتدت الطائفية بعد تحطيم الأمل في التحديث في إطار مشروع وطني، فالحرب العراقية - الإيرانية، وحرب الخليج الثانية، ثم احتلال العراق، ولدت ثقلاً للموروث الثقافي في جانبه الطائفي على الوعي الثقافي. وهو حاضر حضور البطالة والفساد والقهر والفقر، إن لم يكن أكثر حضوراً، لأنه هو الذي يحدّد التصورات ويضع معايير السلوك، إذ أخذ يؤثر في الجماعات وعامة المحكومين. كما تعتمد عليه الجماعات لإضفاء الشرعية على وجودها إذا ما نقصتهم الشرعية المستمدة من الاختيار الحر للناس، فيملأون المتوافر من أجهزة إعلام ودعاية بالبرامج الطائفية، استجداء لعواطف الناس أو حتى يبدون وكأنهم الخلفاء على أمر المسلمين. ويرفع بعضها هذا الموروث لتقويض المنافسين. وترفع شعارات مثل الحاكمية للخالق، ضد حاكمية البشر، والإسلام هو الحل ضد الأيديولوجيات العلمانية للتحديث

(الليبرالية والقومية والشيوعية)، وتطبيق الشريعة (الإسلامية) ضد عذاب المواطنين في مؤسسات الدولة وضد القوانين الوضعية أو المدنية السائدة. واشتدت مظاهر الطائفية في الحياة اليومية في عادات اللباس والطعام والعلاقات الاجتماعية.

والسؤال الآن هو: هل يمكن البدء من جديد من أجل إرساء قواعد نهضة عراقية، وذلك بإعادة بناء الموروث الثقافي العراقي ونقله من الطائفية إلى التحرير، ومن التقليد إلى التجديد؟ لنبدأ من انتشار ألقاب التعظيم، فقد ورثنا ألقاباً دينية تقوم على التعظيم والتفخيم والإجلال إلى حدّ التقديس والتأليه مثل: شيخ الإسلام، وحجة الإسلام، وولي الدين... الخ، وتتشعب الألقاب. ولا نريد الجزم بأنه لا مخلوق يتجسد الإسلام فيه بالطلق. فالإسلام منهج، والمسلمون أدواته. وقد انعكس ذلك في حياة العراقيين اليومية الدينية والسياسية، فذاعت الألقاب، وانتشرت عبارات التفخيم والتعظيم، وأخذ قادة الأحزاب والجماعات السياسية والطائفية ألقاباً مشابهة تتراوح بين الرئيس، والزعيم، والقائد، والشيخ، والأمير، وولي أمر المسلمين، وحجة المسلمين.

والأكثر مما تقدم هو رفض مفهوم النسبية، وتقديس غير مبرر للشمولية والاستبداد، فكم منا يتحدث بلسانه عن غيره عبر إطلاق عبارة مثل: نحن، وجميعاً، وكلنا... الخ، ولا يستطيع تحمل وقبول رأي يقول: أعتقد، أو ربما، أو يحتمل... الخ. ولننظر مثلاً إلى الشعارات المرفوعة في طرقات المدن والأزقة، فهي تبدأ في الغالب بالعبارات التالية: الشعب العراقي يدعو (... إلى (...)) بحيث تكون العبارة موهمة للمراقب بأن هذا الشخص أو ذاك موكل عن جموع الشعوب العراقية، في حين أن الصواب أنه قد صادر آراء الآخرين، وتعمد تغيبهم عن قصد أو غيره. ولا نعلم إذا كانت لائحة الحقوق القادمة تجيز لنا محاسبة أولئك الذين يصادرون آراء الآخرين عند تعميم آرائهم، مهما كان موضوعها؟

٥ - المتغيرات المؤثرة في استمرارية ظاهرة العنف السياسي في العراق

من العرض المتقدم يمكن إدراج المتغيرات التي تؤثر في استمرارية ظاهرة العنف، وهي:

أ - سلوكيات الإنسان العراقي

ما زال هذا الإنسان ينشأ بطريقة خاطئة يسودها غياب مفاهيم التنمية البشرية الصحيحة، وتعميق الوعي الطائفي - العشائري، وتعميق مفاهيم تعليية الأنا وإشاعة المقدس، وتكفير أو رفض الآخر.

ب - سلوكيات القوى السياسية (العراقية)

تنقسم هذه القوى إلى فئات عديدة، ومنها:

(١) قوى السلطة

أهم ما يميز عمل هذه القوى هو طلب الاستئثار الدائم بالسلطة، وشيوع مفهوم الحق في سلوكيات معظم القوى، والتعويل على القوى الخارجية، والتضليل بالوصايا أو تنفيذ الوصاية الطائفية، ورفض مفهوم الآخر، وتنفيذ مقررات ومشاريع خارجية.

(٢) القوى المسلحة

أهم ما يميز عمل هذه القوى هو تخطيط العملية السياسية تحت الاحتلال، وعدم وجود لغة خطاب مقبول من جميع العراقيين، وعدم القدرة على مواجهة التشويه الإعلامي، وعدم القدرة على مواجهة رفض الآخر لها.

(٣) النظام السياسي

أهم ما يميز عمل هذه القوى، أو الضاغطة على عمل قواه، هو تعليية حكم القانون، والاتجاه نحو الفدرالية، وتحقيق تنمية مشروطة، وعدم القدرة على بلورة إجراءات مقبولة تجاه ضغوط القوى المشاركة في السلطة، وعدم القدرة أو عدم الرغبة في استيعاب الآخر أو احترامه.

ج - سلوكيات القوى الدولية

تنقسم هذه القوى إلى ثلاث فئات:

(١) دول الجوار (إيران)

أهم ما يميز عمل هذه القوى هو إفشال المشروع الأمريكي، وتغيير معالم اللعبة في العراق، وتكوين امتدادات سياسية ونفوذ في العراق، وتصفية الغرماء.

(٢) الولايات المتحدة

أهم ما يميز عمل هذه القوة هو تكوين نظام سياسي هشّ وتابع لها، وتحقيق استقرار مقبول في العراق، وجعل العراق قاعدة متقدمة للولايات المتحدة، وتصفية الغرماء.

(٣) الدول العربية

أهم ما يميز عمل هذه القوى هو تشجيع العراق على اعتماد توجه سياسي عربي، ورفض فكرة تقسيم العراق، وعامل الضعف في مواجهة المشروعين الأمريكي والإيراني واستثمارهما في العراق.

ثالثاً: احتمالات مستقبل ظاهرة العنف السياسي

نصل مما تقدم إلى النتائج التالية:

١ - ستتجه بعض مظاهر العنف الاجتماعي نحو الانخفاض في الحجم والمستوى نتيجة ازدياد الحاجة إلى صرامة القانون، وتحديد في مجالات القتل بدوافع إجرامية، والسرقة، وعلى نحو أقل في حالات النزاعات القبلية والأعراف السائدة.

٢ - كذلك هي الحال مع بعض مظاهر العنف الاجتماعي - السياسي التي ستتجه نحو الانخفاض، إذ:

- سيشجع الدفع نحو الاستقرار السياسي إلى مزيد من الوضوح للمستقبل.

- ستضيق مساحات التمرد المسلح، وإن كان هذا الأمر لن يستبعد حصول تمرد هنا أو هناك كنتيجة لعدم اتفاق السياسات الإقليمية والأمريكية، ورغبة الأطراف الإقليمية في إظهار قوتها داخل العراق عبر تحريك التوابع.

- من المتوقع أن يستمر العنف الفتوي في معدلاته نفسها.

- من المتوقع أن يزداد العنف القائم على الفقر والعوز والبطالة إلى معدلات أعلى.

٣ - أما العنف السياسي، فهو سيخضع إلى بعض تأثير المتغيرات السابقة، الأمر الذي سيعيد إنتاجه على النحو التالي:

- سيقبل العنف الفتوي في مجال التصفية الجسدية الجماعية والتهجير الجماعي، بسبب الدعوات إلى: دمج المليشيات بالأجهزة الأمنية، وازدياد قوة الأطراف كافة، الأمر الذي يدفعها إلى خشية رد مشابه، والضغط على الولايات المتحدة نحو عدم إفساح المجال أمام المجازر الجماعية، وازدياد الحرج الذي تقع به الحكومة بسبب تنفيذ البعض فيها سياسات التصفية من دون رادع قانوني، والرغبة الاجتماعية الضاغطة نحو تلبية حكم القانون.

- سيبقى العنف الفتوي على حاله في مجال المحاصصة، والإقصاء، وتغيبب الآخر (الحرب الأهلية الباردة أو المستترة)^(٨)، وأسباب ذلك هي: نوع التثقيف السياسي الذي يتلقاه الفرد العراقي، ووجود فرص للتوسع والنفوذ والاستئثار بالسلطة، وغياب الثقة، والدفع نحو الفدرالية، وتدخل دول الجوار، وعدم وجود نضج سياسي وطني في المشاريع الطائفية، وغلبة الوصاية الطائفية والعرقية على المشاريع السياسية.

- سيبقى العنف الحزبي على حاله نظراً إلى التأسيس الخاطئ للأحزاب والعملية السياسية. وكذلك الحال مع العنف السياسي المسلح، فالمقاومة ضد القوات الأمريكية والبريطانية ستبقى على حالها، أما العنف السياسي غير المنضبط فقد يكون له احتمالان: سيقبل في مجال ضرب المواطنين والقوات الأمريكية، لكنه سيزداد من قبل الجماعات الحزبية والمليشيات بعضها ضد البعض الآخر، في حين ستتجه أعمال عنف القوات الحكومية تجاه الغرماء والمواطنين وفقاً للتصنيفات الاجتماعية نحو التقلص بشكل عام.

- أما العنف العابر للحدود، فمن المتوقع أن يتجه نحو التقلص بسبب اتجاه الدولة العراقية نحو التآصيل، وترصين السيادة، وتوضيح المؤشرات والفواصل بين مصالح العراق والآخرين □

(٨) انظر مثلاً التحليل الاقتصادي الذي قدمه الأستاذ سالم توفيق النجفي، والذي يرى أن العنف والقمع والإكراه لن يكون المظهر الأساسي في نظام الحكم القادم إلا في الحدود المتواضعة، وإنما الأكثر توقّعاً هو شيوع الإفساد بوصفه الأكثر ملاءمة من أساليب العنف في تحقيق الغايات المنشودة في الهيمنة والسيطرة للقوى التي تبغي احتكار العراق. انظر: سالم توفيق النجفي، «الاستبداد في نظام الحكم: متضمنات الماضي ورؤية المستقبل» (دراسة حالة العراق)، «المستقبل العربي»، السنة ٢٧، العدد ٣١٣ (آذار/مارس ٢٠٠٥)، ص ١٣٦ - ١٣٧.